

**تحقيق** - يبدخ وزير الاتصالات جمال الجراح محاولات حثيثة لإمرار اعتمادات «غير مفضلة» بقيمة 750 مليار ليرة. ضمن موازنة وزارة الاتصالات لعام 2017. في سياق هذه المحاولات، أقدم على «حسم» 151 مليار ليرة من الاعتمادات المطلوبة. من دون تفصيل أيضاً. ما زاد الشكوك حول طبيعة هذه الاعتمادات والمشاريع المخصصة لها. ولا سيما أن الجراح اضطر إلى تقديم لائحة بالمشاريع بعد ممانعة غير مبررة

## حسم 151 مليار ليرة من الاعتمادات بشحنة قلم المال السائب في وزارة الاتصالات



يرد الجراح على الاستيضاحات بأنه بحاجة إلى تغطية قانونية لعقد نفقات ستنفذ في العام المقبل (هرون طحطح)

### محمد وهبة

تعقد لجنة المال والموازنة النيابية جلسة، اليوم، وعلى جدول أعمالها بند معلق من الجلسة السابقة يتعلق بالإفناق الاستثماري المدرج في موازنة وزارة الاتصالات والبالغ 750 مليار ليرة. ستدرس اللجنة هذا البند في ضوء كتاب من وزير الاتصالات جمال الجراح يستجيب، جزئياً، لمطالب أعضاء اللجنة، وفي مقدمتها تبيان المشاريع التي سيجري إنفاق هذه الأموال عليها، ولا سيما أن الفترة المتبقية قبل نهاية السنة لا تتجاوز 3 أشهر (على افتراض أن الموازنة أقرت قريباً)، وضرورة إعادة ترتيب أولويات الإنفاق في كل الإدارات لخفضها أو إعادة توجيه قسم منها نحو حاجات أكثر إلحاحاً لدى إدارات أخرى.

في الجلسات السابقة للجنة المال

### يطلب الجراح اعتمادات بقيمة 750 مليار ليرة من دون أي شرح أو تفصيل

والموازنة، التي خصصت لدرس موازنة وزارة الاتصالات، تبين أن هناك اعتمادات مطلوبة بقيمة 750 مليار ليرة ضمن الباب الثاني (الإفناق الاستثماري) من دون أي شرح أو تبرير لوجهة الإنفاق وموجباته وأولوياته، إذ اكتفى مشروع الموازنة المحال من مجلس الوزراء بعرض الآتي:

- 66 مليار ليرة «تجهيزات»
- 91 مليار ليرة «إنشاءات أخرى»
- 5 مليارات «صيانة أبنية»
- 15 مليار ليرة «دروس واستشارات»
- 348 مليار ليرة «صيانة أخرى»
- 225 مليار ليرة «إنشاءات أخرى»
- مدرجة بقانون برنامج يمتد على ثلاث سنوات ويتضمن إنفاقاً إجمالياً بقيمة 450 مليار ليرة.

هذه الاعتمادات وطريقة عرضها المبهمة أثارت شبهات عدد من النواب،

الذين طالبوا وزير الاتصالات بتقديم الأسباب الموجبة لهذا الإنفاق. إلا أن الوزير الجراح، على مدى الجلسات السابقة، لم يستجب لهذه المطالب، إلى أن انفجرت القضية بوجهه في الجلسة الأخيرة عندما شنّ رئيس اللجنة إبراهيم كنعان، والنواب: ياسين جابر، حسن فضل الله، علي فياض وأنور الخليل هجوماً عنيفاً عليه ورفضوا إقرار هذا الجزء من الموازنة ما لم يكن واضحاً وشفافاً. ردّ الجراح أن المشاريع المتعلقة بشبكة الفايبر أوبتيك والإنترنت السريع 4G وخدمة طلبات مجمدة لأكثر من 100 ألف خط إنترنت وهاتف... لكن الجراح لم يلبث أن واجه منتقديه

باتهامين؛ الأول أن تعطيل هذه المشاريع هو «ذو طابع سياسي»، والثاني هو أن الإدارة السابقة للقطاع (المقصود عبد المنعم يوسف) هي التي كانت تعطل تطوير القطاع الذي بات يتطلب الكثير من المشاريع والتي لا يمكن إنجازها سريعاً ما لم تقرر هذه الاعتمادات.

تمكن المعارضون من تعليق موازنة وزارة الاتصالات لفترة طويلة، وكادوا أن يعلنوا انتصارهم على الجراح وشطب هذه الاعتمادات كلياً، أو على الأقل قسم كبير منها. لكن الجراح سارع إلى إجراء اتصالات واسعة شملت رئيسي الجمهورية ومجلس النواب، وإلى إرسال كتاب

توضيحي إلى لجنة المال والموازنة النيابية يتضمن نبذة مختصرة عن المشاريع التي رُصد لها مبلغ الـ 750 مليار ليرة، مقترحاً إجراء خفضات بقيمة 151 مليار ليرة بشحنة قلم، ووفق الآتي:

- حسم مبلغ 13 مليار ليرة من بدلات أتعاب نفقات الهيئة المنظمة للاتصالات، لتتخفص قيمة الأتعاب الإجمالية من 23 مليار ليرة، كما هي مدرجة ضمن مشروع موازنة 2017 إلى 10 مليارات ليرة.
- حسم مبلغ 30 مليار ليرة من «تجهيزات فنية متخصصة»، والتي يندرج ضمنها مشاريع «تحديث وتطوير السنترالات التي لزمّت

مرحلتها الأولى من قبل أوجيرو». وبذلك تتخفص الاعتمادات المرصودة لهذا المبلغ من 45 مليار ليرة إلى 15 ملياراً.

- حسم مبلغ 3,5 مليارات ليرة من اعتمادات «صيانة أبنية متخصصة» من أصل 5 مليارات كانت مرصودة.
- حسم مبلغ 30 مليار ليرة من «مساهمات للنفقات الاستثمارية والتوصيلات لهيئة أوجيرو» لتصبح قيمة الاعتمادات المرصودة 58,9 مليار ليرة.
- حسم مبلغ 75 مليار ليرة من المبلغ المرصود ضمن السنة الأولى من قانون برنامج يمنح وزارة الاتصالات القدرة على إنفاق 450 مليار ليرة

### متابعة

## عون لم يتخذ قراره بعد: الهيئات الاقتصادية تضغط لردّ قانوني السلسلة

بشدّ رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ما أشيع في اليومين الماضيين عن أنه سيوقع قانوني سلسلة الرتب والرواتب والتعديلات الضريبية قبل نهاية هذا الأسبوع. فقد أبلغ وفد الهيئات الاقتصادية، الذي زاره أمس في قصر بعبدا، «أن قانون سلسلة الرتب والرواتب هو قيد الدرس تمهيداً لاتخاذ الموقف المناسب منه على نحو يزاوج بين ما ترضيه السلسلة الجديدة من حقوق للمستخدمين منها من جهة، وما يحفظ الاستقرار الاقتصادي وسلامة المالية العامة في البلاد».

الجدير بالإشارة أن المادة 57 من الدستور تعطي «الرئيس الجمهورية، بعد إطلاع مجلس الوزراء، حق طلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لإصداره (شهر)

ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حلّ من إصدار القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه، وإقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً. وفي حال انقضاء المهلة دون إصدار القانون أو إعادته يعتبر القانون نافذاً حكماً ووجب نشره».

لا يزال هناك 10 أيام من مهلة الشهر المحددة، وبحسب ما كان قد صرح به النائب ألن عون لـ «الأخبار»، فإن الرئيس عون ينوي استئناف المهلة كلها قبل الإعلان عن قراره.

وكان عون قد طرح الأمر على جلسة سابقة لمجلس الوزراء، إلا أن الآراء لم تكن متفقة، بل ظهر ميل الاكثريّة إلى عدم ردّ القانونين في ظل

صعوبة التوصل إلى اتفاق بين الكتل السياسية يؤمن إقرارهما مجدداً، وهو ما قد يتسبب في افتعال مشكلة كبيرة في البلد. بحسب المعلومات التي تلت الجلسة، فإن رئيس الجمهورية بدأ درس خيار عدم ردّ القانونين والاكتفاء برسالة يوجهها إلى مجلس النواب لإجراء بعض التعديلات عليهما.

وقال الرئيس عون أمام وفد الهيئات الاقتصادية «إن إقرار سلسلة الرتب والرواتب والأحكام الضريبية تزامن مع تحركات سياسية وشعبية واجتماعية وحملات إعلامية، لم تحلّ من المزايدات، أدت إلى تضمين قانون السلسلة والأحكام الضريبية بنوداً يناقض بعضها البعض الآخر، ومنها ما يخالف الانظمة المرعية الاجراء والحقوق المكتسبة لبعض

العاملين في قطاعات مختلفة، إضافة إلى بروز تناقض مصالح بين مختلف الفئات الشعبية، ما يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، الأمر الذي يفرض تصحيح بعض مكامن الخلل».

تقول مصادر من وفد الهيئات الاقتصادية إن الزيارة لرئيس الجمهورية، أمس، تركت انطباعات متضاربة عمّا سيقوم به. فقد انقسم أعضاء الوفد بين من عدّ كلام عون بمثابة إعلان لردّ القانونين وبين من عدّ كلامه بمثابة تفتيش عن تسوية مختلفة.

وبحسب المصادر، فإن عون تحدث عن إقرار غير مدروس للسلسلة، إذ لم يجمع المستفيدون منها على أنها تتوافق مع مصالحهم، فيما هناك فئات أساسية تحدثت عن ضرائب

تطالهم وتؤذي مصالحهم بشكل مباشر، ما يعني أن هناك ما يجب تعديله فيها.

وكان الرئيس عون قد استمع إلى موقف الهيئات الاقتصادية، كما قدّمه رئيس الوفد عدنان القصار ورئيس جمعية المصارف جوزف طرييه ورئيس جمعية التجار في بيروت نقولا شماس، الذين شنّوا هجوماً تهويلياً على قانوني سلسلة الرتب والرواتب والتعديلات الضريبية. وقال القصار بعد اللقاء مع عون: «نحن نثخن موقف رئيس الجمهورية في ما يتعلق برفضه للضرائب التي أقرت لتمويل سلسلة الرتب والرواتب، وعرضنا عليه الهواجس التي تنطلق منها الهيئات الاقتصادية في إطار رفضها لإجراءات الضريبية الجديدة».